

الاحكام النحوية في شرح الكافية للرضي

دراسة في المفهوم والمعيار

أ.م فضيلة صبيح نومان الخزاعي

جامعة القادسية / كلية الآداب

الملخص :

بعد كثير من الأحداث السياسية والاجتماعية في بغداد من أواخر القرن السادس الهجري الى نهاية القرن الثامن ، وقد جسدت هذه الأحداث أغلب كتب التأريخ ، وعاشت الحركة النحوية قرية متحركة نشطة بفضل أعلامها الذين لمعوا في سماء هذا العلم في هذه الفترة من الزمان .

ومن أبرز هؤلاء العلماء وأشهرهم في ميدان النحو بصفة خاصة ابن الحاجب المصري ، ولأنه صاحب الكافية التي شرحها الرضي ، وكانت السمة الغالبة في عصر ابن الحاجب تتضح في وضع المتون النحوية ، من اجل جمع الخطوط الرئيسة للقواعد النحوية ، ومن منهج هذه المتون الإيجاز في عرض القواعد النحوية ، وتقديمها في فقرات تشير الى الفروع ، ولا تتعمق فيها ، مكتفية بالأصول دون شرح او تحليل ، والذي حملهم على ذلك الخوف من ضياع هذا العلم بعد ان كثرت الفتن في الأندلس واشتعلت نيران الحرب في عهد الصليبيين والمماليك .

ومنهج ابن الحاجب في الكافية هو منهج الزمخشري في مفصله ، فالناظر فيه يرى انه مقسوم على اربعة اقسام : الأول في الأسماء ، والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ، والرابع في المشترك من اصولها ، وقد نهج على هذا التقسيم ابن الحاجب فقسم الكافية على اربعة اقسام اسماء وافعال وحروف ، ومشارك من أصولها ، وليس فقط هذا الترتيب من مبتكرات الزمخشري ، سبقه الى هذا ابو علي الفارسي في كتابه (الإيضاح) وهو اول من ابتكر هذا الترتيب

وقد انتشرت الكافية انتشارا كبيرا " لأنها كما يقول حاجي خليفة وهي مختصرة معتبرة مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفن اذ بها يعرف اكثر مسائله .

ولهذا كانت الكافية تشبه القوانين العامة او الخطوط الرئيسة ، وتحتاج الى تفسير وایضاح الف لها شرحا ليزيل غموضها ، ويكشف عن اسرارها ، وقد تداول الناس هذا الشرح ، وأكبوا عليه ، وأفادوا منه وشغلوا به .

وهناك صعوبة كبيرة في اسلوب الكافية ، وذلك لأن ابن الحاجب عمد فيها الى التلخيص والأيجاز لدرجة ان الدارس لها يجد صعوبة في فهمها وحل تراكيبيها ، والوقوف على اسرار عباراتها ، فهو وان حاول بهذا العمل ان يلخص النحو ، ويقدمه قواعد سهلة للمبتدئين الا انه قد خاته الحظ وجانبه التوفيق في الوصول الى هذا الغرض .

ولهذا كان لمكانه الكافية في مجال النحو العربي تنافس العلماء في شرحها ، ووضع الحواشي عليها ، ويصعب على الباحث ان يعدد هذه الشروح ، وقد آن لنا القول ان الذي اضى على هذه المقدمة شهرة واسعة النطاق هو شرح رضي الدين الأسترياذي الذي انتشر ذكره وسارت به الركبان في بلاد العرب والعجم ، ولا بد من القول ان الرضي سار على نهج ابن الحاجب في عرض المسائل النحوية في ضوء القضايا الفلسفية ، والتحليلات المنطقية ، وذلك لأن ابن الحاجب كان يميل الى الفلسفة والمنطق والقياس والتعليل .

ولم يؤلف على الكافية ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا "وتحقيقا" وحسن تعليل وله فيه ابحاث كثيرة مع النحاة ، واختبارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها ، وكان عالم بلاد المشرق ، وعلامة دهره ومولده بجرجان من ولاية استرياذ سنة ٧٤٠ هـ وانه توفي بشيراز في سادس ربيع الثاني سنة عشر وثمانمائة .

ولأن الرضي كان الأول في كل شيء ، فقد حرص على احتواء المادة العلمية وتذييل الحكم النحوي بالكثير من آراء النحاة على مختلف المذاهب والعصور ، مع عقد المقابلة بينها ، ومن ثم استخلاص الرأي المناسب من ذلك كله ، زيادة على ذلك ان الرضي لم يكتف بالشرح ، وانما استدرك على مصنف الكافية (ابن الحاجب) ما فاتته ، فضلا عن هذا فقد كانت شرح الكافية كتابا "جامعا" لأغلب آراء النحاة وعللهم في المسألة الواحدة ، ومنهم : الحضرمي ، الخليل ، سيبويه ، ابن كيسان ، المبرد ، السيرافي ، ابن السراج ، الكسائي ، الفراء ، الأخفش ، الفارسي ، الرماني ، الزجاج ، الزمخشري ، ابن خروف ، ابن بابشاذ ، الجنزى ، الجزولي ، الشلوبين ، الأندلسي ، ابن يعيش ، السيوطي ، فكان الرضي بحق مفكرا "لغويا" كبيرا" ، وهو نجم يُهتدى بفكره في دراسة العربية وعلومها ، ولأنه انماز بالتححرر من التعصب ، وقد اختار العقل سلطانا" على آرائه النحوية خاصة واللغوية عامة .

وقيل فيه نجم الأئمة وفاضل الأئمة ، ومفتى الطوائف ، وقد عرض الرضي في شرحه لكثير من المسائل النحوية واللغوية والتي فيها خلاف بين المذهبيين البصري والكوفي ولا يصح بأنتمائه الى

اي من المذهبين ولكن نرى غلبة المذهب البصري ، وذلك لأن الآراء الأكثر التي رجحها هي البصرية وليست الكوفية ، فضلا عن ترجيح السماع على القياس وعدم الأخذ بالشاذ أو الضرورة الشعرية وهذه كلها من اصول ومبادئ البصريين .

Research summary entitled :

After many political and social events in Baghdad from the late sixth century AH to the end of the eighth century, these events embodied most of history books, and the grammatical movement lived an active mobile village thanks to its flags who shone in the sky of this science in this period of time.

Among the most prominent and most famous of these scholars in the field of grammar in particular is Ibn al-Hajib al-Masri, and because he is the owner of the sufficientness that al-Radhi explained. Grammatical, and presented in paragraphs that refer to the branches, and do not go deeper into them, contented with the principles without explanation or analysis, which led them to fear that this knowledge was lost after the temptation abounded in Andalusia and the fire of war erupted during the era of the Crusaders and Mamluks.

Ibn al-Hajib's method in al-Kafiya is the al-Zamakhshari method in its joint, so the beholder sees that it is divided into four sections: the first in the names, the second in the verbs, and the third in the letters, and the fourth in the common of its origins, and he approached this division Ibn al-Hajib divided the café into four sections Names, verbs and letters, and a common of their origins, and not only this arrangement of the innovations of Zamakhshari, preceded by this Abu Ali al-Farsi in his book (clarification) and is the first to invent this arrangement

The café has spread "substantially" because, according to Haji Khalife, she is an acronym considered as a singer of the definition, and she is the constitution of this art because she knows most of her issues.

For this reason, the sufficiency was similar to the general laws or the main lines, and it needed an explanation and clarification for it. An explanation to

remove its ambiguity and reveal its secrets. People deliberated this explanation, and depressed it, benefited from it and occupied it.

And there is a great difficulty in the style of adequacy, because Ibn Al-Hajib intentionally summarized and summarized to the point that the learner finds it difficult to understand and solve its structures, and to stand on the secrets of its phrases, it is that if he tried in this work to summarize the grammar, and provides easy rules for beginners, but he was betrayed by luck And his success in reaching this goal .

That is why his place was sufficient in the field of Arabic grammar, the scholars competed in explaining it, and placing footnotes on it. Arab countries and the Persians, and it must be said that Al-Radhi followed the approach of Ibn El-Hajeb in presenting grammatical issues in the light of philosophical issues and logical analyzes, because Ibn El-Hajeb was inclined to philosophy, logic, measurement and reasoning.

He was not authored by the sufficient, nor in most of the grammar books like her, a collection and "investigation" and good explanation, and he has many researches with grammarians, many tests, and doctrines that are unique to them, and he was the world of the Levant countries, and the sign of his age and birth in Jirjan from the province of Istrabaz in the year ٧٤٠ AH and that he died with Shiraz in the sixth Rabi 'al-Thani eighteen hundred.

And because the contentment was the first in everything, he was keen to contain the scientific article and the appendix of the grammatical judgment with many opinions of the grammarians on the various doctrines and eras, while holding the interview between them, and then extracting the appropriate opinion from all of that, in addition to that the contentment was not satisfied with the explanation, but rather He added to the workbook of Al-Kafiya (Ibn Al-Hajib) what he had missed, in addition to that, the explanation of Al-Kafiya was a book "inclusive" of most opinions of grammarians and their reasoning in one issue, including: Al-Hadrami, Al-Khalil, Sibawayh, Ibn Kisan, Al-Mubarrad, Al-Serafi, Ibn Al-Sarraj, Al-Kisae, Fur, Al-Afksh, Al-Farsi, Al-Ramani, Al-Zajaj, Al-Zamakhshari, Ibn Kharouf, Ibn Bab Abnormal, Al-Janazi, Al-Jazuli, Al-Shalobin, Al-Andalusi, Ibn Aish, Al-

Suyuti, and he was truly satisfied with a great “linguist” thinker, and he is a star guided by his thought in studying Arabic and its sciences, and because he advocated freedom from intolerance, and the mind chose authority over his grammatical views, especially linguistic General .

It was said in it the star of the imams and the virtue of the nation, and the mufti of sects, and Al-Radhi has been presented in his explanation of many grammatical and linguistic issues that have a conflict between the optical and Kufic schools and does not declare his affiliation with any of the two schools, but we see the predominance of the visual doctrine, because the most likely views are visual and not Kufic In addition to the weighting of hearing on measurement and not taking anomalous or poetic necessity, these are all of the origins and principles of the Basrien

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين والاه الطيبين الطاهرين : بعد كثير من الأحداث السياسية والاجتماعية في بغداد من أواخر القرن السادس الهجري الى نهاية القرن الثامن ، وقد جسدت هذه الأحداث أغلب كتب التأريخ ، وعاشت الحركة النحوية قرية متحركة نشطة بفضل أعلامها الذين لمعوا في سماء هذا العلم في هذه الفترة من الزمان .

ومن أبرز هؤلاء العلماء وأشهرهم في ميدان النحو بصفة خاصة ابن الحاجب المصري ، ولأنه صاحب الكافية التي شرحها الرضي ، وكانت السمة الغالبة في عصر ابن الحاجب تتضح في وضع المتن النحوية ، من اجل جمع الخطوط الرئيسة للقواعد النحوية ، ومن منهج هذه المتن الإيجاز في عرض القواعد النحوية ، وتقديمها في فقرات تشير الى الفروع ، ولا تتعمق فيها ، مكتفية بالأصول دون شرح او تحليل ، والذي حملهم على ذلك الخوف من ضياع هذا العلم بعد ان كثرت الفتن في الأندلس واشتعلت نيران الحرب في عهد الصليبيين والمماليك ^١ .

ومنهج ابن الحاجب في الكافية هو منهج الزمخشري في مفصله ، فالناظر فيه يرى انه مقسوم على اربعة اقسام : الأول في الأسماء ، والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ، والرابع في المشترك من اصولها ، وقد نهج على هذا التقسيم ابن الحاجب فقسم الكافية على اربعة اقسام اسماء وافعال وحروف ، ومشارك من اصولها ، وليس فقط هذا الترتيب من مبتكرات الزمخشري ، سبقه الى هذا ابو علي الفارسي في كتابه (الإيضاح) وهو اول من ابتكر هذا الترتيب ^٢

وقد انتشرت الكافية انتشارا "كبيرا" لأنها كما يقول حاجي خليفة وهي مختصرة معتبرة مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفن اذ بها يعرف اكثر مسائله ^٣.

ولهذا كانت الكافية تشبه القوانين العامة او الخطوط الرئيسية ، وتحتاج الى تفسير وایضاح الف لها شرحا ليزيل غموضها ، ويكشف عن اسرارها ، وقد تداول الناس هذا الشرح ، وأكبوا عليه ، وأفادوا منه وشغلوا به .

وهناك صعوبة كبيرة في اسلوب الكافية ، وذلك لأن ابن الحاجب عمد فيها الى التلخيص والأيجاز لدرجة ان الدارس لها يجد صعوبة في فهمها وحل تراكيبيها ، والوقوف على اسرار عباراتها ، فهو وان حاول بهذا العمل ان يلخص النحو ، ويقدمه قواعد سهلة للمبتدئين الا انه قد خانه الحظ وجانبه التوفيق في الوصول الى هذا الغرض .

ولهذا كان لمكانه الكافية في مجال النحو العربي تنافس العلماء في شرحها ، ووضع الحواشي عليها ، ويصعب على الباحث ان يعدد هذه الشروح ، وقد آن لنا القول ان الذي اضفى على هذه المقدمة شهرة واسعة النطاق هو شرح رضي الدين الأستراباذي الذي انتشر ذكره وسارت به الركبان في بلاد العرب والعجم ، ولا بد من القول ان الرضي سار على نهج ابن الحاجب في عرض المسائل النحوية في ضوء القضايا الفلسفية ، والتحليلات المنطقية ، وذلك لأن ابن الحاجب كان يميل الى الفلسفة والمنطق والقياس والتعليل ^٤ .

ولم يؤلف على الكافية ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا " وتحقيقا " وحسن تعليل وله فيه ابحاث كثيرة مع النحاة ، واختبارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها ^٥ ، وكان عالم بلاد المشرق ، وعلامة دهره ومولده بجرجان من ولاية استراباذ سنة ٧٤٠ هـ وانه توفي بشيراز في سادس ربيع الثاني سنة عشر وثمانمائة ^٦ .

ولأن الرضي كان الأول في كل شيء ، فقد حرص على احتواء المادة العلمية وتذييل الحكم النحوي بالكثير من آراء النحاة على مختلف المذاهب والعصور ، مع عقد المقابلة بينها ، ومن ثم استخلاص الرأي المناسب من ذلك كله ، زيادة على ذلك ان الرضي لم يكتف بالشرح ، وانما استدرک على مصنف الكافية (ابن الحاجب) ما فاتته ، فضلا عن هذا فقد كانت شرح الكافية كتابا " جامعا " لأغلب آراء النحاة وعلمهم في المسألة الواحدة ، ومنهم : الحضرمي ، الخليل ، سيبويه ، ابن كيسان ، المبرد ، السيرافي ، ابن السراج ، الكسائي ، الفراء ، الأخفش ، الفارسي ، الرماني ، الزجاج ، الزمخشري ، ابن خروف ، ابن بابشاذ ، الجنزى ، الجزولي ، الشلوبين ، الأندلسي ، ابن يعيش ، السيوطي ، فكان

الرضي بحق مفكرا "لغويا" كبيرا" ، وهو نجم يُهتدى بفكره في دراسة العربية وعلومها ، ولأنه انماز بالتححرر من التعصب ، وقد اختار العقل سلطانا" على آرائه النحوية خاصة واللغوية عامة .

وقيل فيه نجم الأئمة وفاضل الأمة ^٧ ، ومفتى الطوائف ^٨ ، وقد عرض الرضي في شرحه لكثير من المسائل النحوية واللغوية والتي فيها خلاف بين المذهبين البصري والكوفي ولا يصرح بأنتمائه الى اي من المذهبين ولكن نرى غلبة المذهب البصري ، وذلك لأن الأراء الأكثر التي رجحها هي البصرية وليست الكوفية ^٩ ، فضلا عن ترجيح السماع على القياس وعدم الأخذ الشاذ او الضرورة الشعرية وهذه كلها من اصول ومبادئ البصريين ^{١٠} .

فكانت شرح الكافية موسوعة تدل على عقلية متمثلة في هضم اصول النحو وفروعه ، فكان بحق ((وهو شرح لطيف ، وكتاب طريف فاق جميع مصنفات الفريقيين في الأهتمام على التحقيق والتدقيق ، واعمال الفكر العميق ^{١١} ، ولهذا كان الرضي يختار من آراء النحاة السابقين وكان ينفرد بآراء جديدة لتبصره النحوي الفريد ^{١٢} ... وقد اعتم البحث على مجموعة من المصادر القديمة والمراجع الحديثة والبحوث والرسائل الجامعية واشتمل على مبحثين ومقدمة وتمهيد وخاتمة ومن الله التوفيق .

التمهيد

اصول النحو عند الرضي الأستريادي

ان مفهوم الأصول في المدة المبكرة من نشأة هذا العلم كان يعني القاعدة المستتبطة مما اطرء في كلام العرب فالأصول هي (القواعد) ، والتي تعتمد على ركيزتين اساسيتين هما : السماع والقياس وقد استخدموه العلماء الأوائل ويقصدون به القواعد ومن ذلك كتاب ابي بكر السراج الذي يحمل عنوان (الأصول في النحو) ، ولكنه في الحقيقة كتاب في قواعد النحو ^{١٣} .

واصول النحو او (أصول التفكير النحوي) او (أصول الجدل النحوي) و (قواعد التوجيه) وهذه المصطلحات لها الأثر الكبير في توسيع مفهوم اصول النحو احيانا" وتضييقه احيانا اخرى ، وعلم اصول النحو ، يعد فنا" مستحدثا" من حيث وضع اطاره النظري والتأليف فيه اذ جاءت المحاولات متأخرة عن نشأة النحو بما يقرب من ثلاثة قرون ^{١٤} .

ولا يفوتنا القول ان البداية الحقيقية والجذور الأولى لأصول النحو كانت واضحة عند عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧) وكان اول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ^{١٥} .

وقد بنى قياسه على اساس من استقراء لغة العرب وعلى السماع من قبائل نجد وبوادي الحجاز وتهامة ، كما رحل الى قبائل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة ^{١٦} .

وهو اول من حد للبصريين حدود الفصاحة بأنقاء اللغة التي يدرسونها والقبائل التي يأخذون عنها هذه اللغة ، فكان هذا التحديد أول اشارة الى وجود السماع عن العرب جعلت النحاة يحددون كفيته وشروطه ^{١٧} .

ومن اوائل الذين كتبوا في اصول النحو ، ابن جني الذي يقول : ((وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب اصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول ابي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه الا حزما" او حرفين في أوله)) ^{١٨} اما علل النحاة في المدونة النحوية قبل الرضي الأسترياذي ، فأن المتأمل لتعليلاتهم وفي مقدمتهم الخليل (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ير أن عللهم كانت من قبيل العلل اللغوية التي تنكئ على اسباب لسانية يبينها الحس قبل ان تكون عللا عقلية ^{١٩} .

ولم يكن هؤلاء النحاة الأوائل يستقون عللهم من عند غيرهم كما هو الحالة عند اكثر من اتى بعدهم ، انما كانت عللهم وليدة قرائحهم وكانو هم اصحابها ومخترعيها ^{٢٠} .

وهناك رأي للدكتور تمام حسان يقول فيه : ((لما تكلموا في العلل جعلوها أربعا" وعشرين وعدّوا من بينها الاستخفاف وهي الوجه العربي لما يعرف في علم اللغة الحديث بأسم الاقتصاد بالجهد)) ^{٢١} . وأما ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) فقد جعل العلة على قسمين : الأول علّة تطرد على كلام العرب ، وتنساق الى قانون لغتهم ، والآخر : علّة العلة ، وهذه لا شفعنا ان نتكلم كما تكلمت العرب ، وأنما نستخرج بها حكمتهم ^{٢٢} . ، واما الزجّاجي (ت ٣٣٧ هـ) فقد قسمها على ثلاثة اقسام : العلل التعليمية ، والعلل القياسية ، والعلل الجدلية ^{٢٣} .

ويتضح مما تقدم ان الفرق بين القرن الثاني الذي عاش فيه الخليل و سيبويه ، والرابع الذي عاش فيه الفارسي وابن جني كان عظيما" في جميع النواحي الثقافية ، فقد كانت الأصول عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية ، ولكن النظرة المعيارية تحكمت في النحو العربي منذ وقت مبكر ، فأصبحت القواعد هي التي تتحكم في النصوص ، والسبب في قبول او رفض بعض هذه النصوص هو مدى مطابقتها للقواعد ، ولكن هذه القواعد هي نفسها تختلف بين النحاة ، وهذا هو السبب في الاضطراب الذي اصاب النحو ، فضلا الى ما الجأهم اليه ذلك من تأويل النصوص المخالفة للقواعد. واما موقف المحدثين من التعليل او العلل النحوية فكان بين معارض وآخر مناصر ، ومنهم الدكتور عباس حسن فانه تابع ابن سنان الخفاجي بوجوب اطراح العلل لأنها لا تثبت اذا سلط عليها النظر الا الفذ الفرد بل لا يثبت منه شيء البتة ^{٢٤} ، وقول الدكتور عبد الرحمن السيد : ((ان طريق هذه العلل كان من غير شك طريق الظن والحدس ، ولم يكن طريق العلم واليقين ...))

فقد تكلف النحاة في بعضها وفلسفوها وظهر فيها النهج المنطقي والأفتراض العقلي ((^{٢٥} ، واما الدكتور احمد الجواري فقد وقف موقفا مناصرا" من التعليل اذ يرى ان البحث عن العلة لا ينكر ، اذا وعى الدارس ما يدرس^{٢٦} ، وانما تأييدهم التعليل جاء عن وعي ودراية ، اذ لا تناقض بين التعليل وبين تعييدهم للقواعد ، اي ان القصد منه هو تبرير هذه القواعد وشرحها ، كما ان ((عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلة التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية))^{٢٧} .

ولا يفوتنا القول ان هناك ما يسمى باطراد القواعد النحوية او ما يسمى بالصياغة القياسية ، ولكن هذين نتيجتان من نتائج الملاحظة والاستقراء ، وان الأقرب الى الصواب ان قياس حكم على حكم للأشتراك في العلة هو اشبه بأستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج حراسة اللغة ، فلأصوليين ان يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم ، لأن نشاطهم كله يقوم على الاقيسة المنطقية .

وهذا واضح من اختلافات النحاة في القياس ، مثلا : قياس نعم ويئس من جهة ، وأفعل التعجب من جهة أخرى على الأسم حيناً ، وعلى الفعل حيناً آخر ، فذهب الكوفيون الى ان هذه اسماء وذهب البصريون الى انها افعال^{٢٨} ، كما ان قوة القياس هو اعتقاد النحويين ان ما قيس على كلام العرب انما هو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك في قوله كيف تبنى من ضرب مثل جعفر ، ضرب ، هذا من كلام ، ولو بنيت مثله ضيرب او ضروب او نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب ، لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً^{٢٩} .

فأن القياس في عرف العلماء هو : تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو حمل الفرع على اصل بعلمه ، واجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو الحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع^{٣٠} ، كما ان القياس هو احد الأدلة التي يستند عليها تحقق الاجماع الذي من خلاله يتم اثبات الحكم النحوي ، والأجماع : ((وان كان حجة قاطعة سمعية ، فلا يحكم اهل الأجماع باجماعهم ، وانما يصدر الاجماع عن اصل))^{٣١} .

ومن المهم القول ان هناك علاقة اسنادية تربط بين المسند والمُسند اليه ، وذلك عند حدة الحكم النحوي : ((الحكم ، أي الاسناد الذي هو رابطة ، ولا بُدَّ له من طرفين : مسند ومُسند اليه))^{٣٢} و فرّق الرضي الأسترباذي بين قوله هذا وبين تعريفه للحكم النحوي بأعتبره احد اركان القياس ، فقال : ((والحكم في اصطلاح الأصوليين : ما تُوجبه العلة))^{٣٣} ، وهذا قول الرضي هو ما يقصد به الحكم القياسي ، واما تعريفه الاول الذي جعل فيه الحكم علاقة اسنادية بين المسند والمُسند اليه وهو ما يقصد به الحكم التركيبي الاسنادي .

وهكذا فإن الحكم النحوي القياسي المعياري والمتمثل بأحكام الوجوب والمنع والجواز هي غير الأحكام القيمة المتمثلة بأحكام الجودة (صحيح ، حسن ، صواب) والرداءة (خطأ ، غلط) والكثرة (كثير ، شائع ، مطرد) والقلّة (نادر ، ضعيف) وغيرها .

وذكرت الدكتورة مزور بأن : الأسناد والنسبة والحكم علاقة واحدة مجردة بثلاث اسماء تتحقق بين كلمتين ، ولذا قيل عن الحكم هو ادراك وقوع النسبة أولا " ، فاذا قلنا (زيد عالم) اشتمل هذا القول على ثلاثة أجزاء ، الأول : المحكوم عليه ، ويسمى الموضوع (sujet) ، والثاني هو المحكوم به ، ويسمى المحمول (attribute) ، والثالث : النسبة بين الطرفين ، ويسمى ادراك وقوع هذه النسبة حكما او تصديقا ^{٣٤} .

وقد استخدم الرضي التعليل النحوي وذلك لتثبيت الكثير من الأحكام النحوية ، اذ انه بعد كل مسألة نحوية يلجأ الى تعليله بقوله ، (وذلك) ، (لأنه) و (اذ) و (لام التعليل) ، ومثال ذلك : قوله : ((وأما علّه امتناع حذف المستثنى منه في الموجب ، وجوازه في غير الموجب ؛ ولأن المستثنى المتصل الذي كلمنا فيه ، يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة)) ^{٣٥}

كذلك فان الرضي لغرض تطبيق الحكم النحوي ، فانه يلجأ الى استقصاء الأمثلة والأفتراضات اللغوية والنظرية ، والتأويل الفلسفي المنطقي ، وان دلّ هذا على شيء ، فإنه يدل على سعة ثقافة الرضي وعلمه ومقدرته ونزعة العقلية وترجيحاته النحوية الجامعة المانعة لأكثر المسائل النحوية علميا " وقياسيا " وجدليا " ونظريا " .

كانت عناية الرضي فائقة في ابواب الشرح ولهذا اتسم منهجه بالشمولية وكثرة الشواهد ، فضلا عن استعانته بالفلسفة والمنطق ^{٣٦} ، وعلى الرغم من شرح المسائل النحوية او الأحكام والظواهر بأكثر من تعليل تعليمي او قياسي او جدلي ، فقد سمت نفسه الى التفوق ، منتزعا اغلبها من كتب المناطقة والفلسفة والمتقهمين الأصوليين ^{٣٧} ، وكان استخدامه لهذه العلل اما للاختصار او الاستغناء او لأمن اللبس او للتخفيف والثقل أو الاستئصال وغيرها .

وكثيرا " ما نلاحظ ان منزلة السماع قد فاقت منزلة القياس عند الرضي لأن : ((السماع هو الدليل الذي لا يعارض بدليل)) ^{٣٨} وذلك سيرا " على نهج النحاة ومن ذلك : (احذر الأسد الأسد) اذ أجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم على الرغم من منع ظهور الفعل عند تكرير المعمول للتأكيد ، فأجازه الرضي نظرا " الى تكرير المعمول للتأكيد الذي لا يوجب حذف العامل ^{٣٩} ، كقوله تعالى : ((دُكَّتْ الأرض دَكًا دَكًا)) ^{٤٠} .

ولا يفوتنا القول ان هناك خمس احكام نحوية ، هي : الممنوع والواجب الحسن والقبيح والجائز ^{٤١} ، فالواجب مثل : رفع الفاعل ونصب المفعول به وغيره والحسن مثل : رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض والقبيح ، مثل : رفع المضارع في جواب شرط المضارع ، الحائز : كتنقديم الخبر على المبتدأ ^{٤٢} ، اما الحكم الشرعي هو : الواجب والمندوب والمباح والمكروه والمحظور ^{٤٣}

المبحث الاول

باب الكَلَم والكلام في شرح الكافية للرضي

ذكر الرضي إن (الكَلَم) هو جنس الكلمة ، مثل ثمر وثمره ، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا" لذي التاء ، كما يجيئ تحقيقه في باب الجمع - بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالغسل والماء ، لكن الكلم لم يُستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو : تَمَر ، وضَرْب ، وقيل : إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلَم ، وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد ^{٤٤} ، أذ لا يمكن ان يكون اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلَم ، إنما الكلمة والكلم مثل ثمر وثمره ، وهو جنس يقع على القليل والكثير ، وإنما قال انه اشتقاق بعيد ، وذلك : " لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا " ^{٤٥} .

وأما القول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يُطلق على كل حرف من حروف المعجم كان ، أو من حروف المعاني ، وعلى أكثر منه مفيداً كان أو ، لا ، لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ ، والكلام ، ويرى بعض : أئمة اللغة ان كل الكلمات التي تتفق في الحروف الأصلية ترجع كلها إلى معنى واحد يجمع بينهما ، ومن هؤلاء الأمام أبو الفتح بن جني ، وقد يخفى المعنى المشترك الذي يجمع بينهما ^{٤٦} .

وواضح من قول الرضي انه يعترض على النحاة إذ انه لم يوافق النحاة على ما ذهبوا إليه ، إذ ذكر النحاة في حد الكلمة إن لفظ (الكلمة والكلام انه مشتق من الكلم وهو الجرح ، لأن الكلمة والكلام مؤثران في النفس ، وكذا الكلم مؤثر فيها ، إلا إن الرضي لم يوافقهم في هذا الرأي ، وقال : وهو اشتقاق بعيد " وذلك لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا " ، وهكذا نرى انه يناقش النحاة وينتقد آراءهم نقداً علمياً مبنياً على الحجة والبرهان ، إما لاستحسانها وتأبيدها ، وبيان الراجح من المرجوح ، وأما للاستدراك عليها ثم يختار منها ما صح لديه دليله ، ويرد ما ثبت لديه ضعفه بناءً على الأصول النحوية التي اعتمد عليها في شرح الكافية .

وعندما عَرَف ابن الحاجب الكلمة بأنها لفظ وضع لمعنى مفرد ، اعترض الرضي على هذا القول ، بقول آخر ، وهو : لا داعي لأن يقول (لمعنى) لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، ثم قال :

ابن الحاجب الكلمة لفظ مفرد موضوع ، لسلم من رد الرضي عليه والنقد الموجه إليه في تعريف الكلمة .

وهو بهذا الرد ، فإن الرضي لم تكن عنايته موجهة إلى أظهار عيوب المصنف وانتقاد آرائه أو إبراز مساوئه بل كان همه الكبير إبراز محاسن ابن الحاجب ، واستحسان آرائه والدفاع عنها ، وإظهار الكمال فيها ، ولكون الرضي هو احد ابرز اللغويين في عصره وما زالت كتاباته وتحليلاته العلمية وتفسيراته المنطقية تمزج بين الشكل والمعنى لنظرته الوظيفية والتركيبية ، إذ إن المتأمل في أفكاره يلاحظ اختلافاً كبيراً بينه وبين تفكير قداماء النحاة وذلك بتركيزه على النواحي المعنوية التي كون أسس دراستها هي نظرية النظم التي وضعها عبد القاهر الجرجاني ، مما جعل دراسة النحو تعتمد على نسق دلالي فضلا إلى نسق تركيبى .

وعندما عرّف ابن الحاجب الكلام ، بقوله ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك في اسمين أو فعل واسم ، قال الرضي :فكان على المصنف إن يقول ما تضمن كلمتين أو أكثر لأن بعض أنواع التركيب الاسنادي كما في المبتدأ والخبر يكون في بعض الأحيان أكثر من كلمتين نحو : زيد ابوه قائم ، وزيد قام أبوه^{٤٧} .

ونراه هنا يلجأ إلى التعليل الذي يأتي بعد (لأن) ، وكانت نظرة الرضي للعلّة النحوية هي أما نظرة كلية أو جزئية فهي لديه تامة لكنها قد تتجزأ ، عندئذ تسمى بجزء العلّة ، لا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلّة تامة ، وتعددت أنواع العلل عند الرضي ، ذكرها بالتفصيل أستاذ الدراسات العربية في كلية سانت كلير / اكسفورد الدكتور محمد وجيه نكريتي في بحثه^{٤٨} .

وهناك مجموعة من التساؤلات لابد من طرحها هي : هل كان لتقافة الرضي في الأصول أثر بحيث غلب غيره ؟ والجواب : ربما كان لطبيعة معالجته لقواعد النحو وأصوله وعمله ، وفهمه لغيره أدى هذا الى اختلاف توجيهاته التي على أثرها ظهر المستبعد في إحكامه النحوية ولهذا عُدَّ (سيبويه القرن السابع) ، لدراسته هذه الأصول ، لأنه عبأ كل كلمة في الأصول وأنه سحب يد النحو في الكافية ، إذن كانت هناك ضرورة علمية ملحة لهذا الاستبعاد أدت هذه الضرورة الى استبعاد هذا الكم من الآراء النحوية وإغراق النحو بمصطلحات الأصول وهو جانب واضح من الترف العلمي في علم الأصول .

إن قول الرضي : " إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلَم ، وهو الجرح لتأثيرها في النفس ، وهو اشتقاق بعيد " ^{٤٩} وذلك علّه بقوله : " وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجُمْل ، يقال كلمة شاعر " قال الله تعالى : " وتمت كلمة ربك الحسنى " ^{٥١} .

وإما الكلمة : فاللام للجنس ، والتاء للوحدة النوعية او الفردية ، والكلمة الواحدة كلية مفهوماً وان كانت جزئية فيما صدقت عليه ، والتعريف باعتبار المفهوم ؛ وعلى هذا لا ينافي الاستغراق أيضاً " كما في كل فرد وكل واحد لكن محل التعريف يأباه ؛ إذ التعريف إنما يكون للحقيقة لا للأفراد إلا إن يقصد بيان الطرد لا التعريف ٥٠ . وإما تجريد التاء عن معنى الوحدة فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه نصاً " في الوحدة والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع ٥٢ كما قيل بدليل قوله تعالى : " إليه يصعد الكلم الطيب " ٥٣ . وبتصغير على كُليم ؛ وقيل جمع إذ لا يقع إلا الثلاث فصاعداً " و (الكلم الطيب) مؤول ببعض الكلم .

وإنما الكلمة والكلام مؤثران في النفس ، وكذا الكلم مؤثر فيها ، وبالرغم من هذا إلا إن الرضي اعترض على المصنف ، بقوله (هذا اشتقاق بعيد) ، وهذا هو دأب الرضي في رد الآراء النحوية أو بيان جواز الوجوه أو بيان بعض العناصر والأنماط التركيبية ، وكان لابد لرد بعض هذه الآراء أو الاعتراض عليها ، وذلك لأبطال الاحتجاج بتلك الآراء لأصحاب أهل ذلك الرأي ، وإنما أسباب هذا إنما يعود لأسباب خارجة عن إرادة منشئ النص اللغوي والتباين والاختلاف في التوجهات الفكرية النحوية ، والأهم من هذا انه لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم النهائي فيها لأن اللغة بطبيعتها تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة .

وذكر أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق - (ت ٣٨١ هـ) : " إن قال قائل : من أين علمتم إن الكلام ينقسم ثلاث أقسام ؟ قيل : لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ٥٤ ، وإن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني ٥٥ .

وإن محور النص السابق هو (لفظة الكلم) ، الذي هو اسم جنس دال على الكثرة ، ثم إن السيرافي يقف عنده ، ويلتمس في مبررات صوتية وصرفية في اختيار سيبويه وابن الحاجب لهذه الصيغة دون غيرها ، إذ يقول : " فأراد ان يعبر عنها بأشكال الألفاظ بها وأشبهها بحقيقتها ، ولم يقل الكلمات لأنها جمع مثل الكلم ، والكلم أخف منها في اللفظ فاكتفى بالأخف عن الأثقل إذ لم يكن في احدهما مزية على الآخر " ٥٦ .

وذكر الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، بأن الكلم اعم من العربية لأنها يشملها والذي يتصل بما هو البعض الكثير الذي يذكر منه البعض القليل ٥٧ ، وهكذا فقد لاحظ النحاة في استعمالات الكلام وتقليباته إن صداره لا يخرج عما اقروه ودعا والى الالتزام به ، لأنها معاني دائرة على السنة المتكلمين ، وذكر ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : " فأن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلم ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال " ٥٨ ، أن واضح من كلام

ابن الأنبا ري انه اعتمد على ثنائية اللفظ والمعنى أو الألفاظ والدلالات لأن هذا لا بد له من مسمى وحدث وربط .

ونرى ان الرضي الأستريادي قد أدرك إن الكلام اخص من الجملة لأنه يحويها ويتضمنها فكل كلام جملة ولا ينعكس ، اي ان الكلام ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ^{٥٩} ، وقد تابع ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) الرضي في رأيه وهو بهذا مستندا " على أساس القصد والإفادة اي الكلام المفيد أن في كثير من الأحيان كان الرضي عالما " جهذا " مستوعبا " لجميع الآراء النحوية ، فيعرضها ويتأملها ثم يفندھا تقنيدا " دقيقا " ، وان دل هذا على شيء فإنه يدل على سعة مداركه اللغوية والنحوية خاصة ويضعها في كفه عقله .

وقد يرى بعض أئمة اللغة إن كل الكلمات التي تتفق في الحروف الأصلية ترجع كلها الى معنى واحد يجمع بينها ، ومن هؤلاء أبو الفتح بن جني ، وقد يخفى المعنى المشترك الذي يجمع بينها ^{٦٠} ، واعترض الرضي على ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، قائلا : (وليس له) إن يقول : إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال تخرج عن حد الكلمة ^{٦١} ، واحترز بقوله " وُضِعَ " عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع وعن المحرّف وعن المهمّل ، وبقوله (لمعنى) عما صيغ لا لمعنى كالمهمات ^{٦٢} ، أي الكلمات التي ليس لها معنى أي المهمة ، يقول الزجاجي : " إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافا إليها ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني " ^{٦٣} ، وعند الرضي عندما يكون الاسم عمدة في الكلام أو فضله أو مضافاً إليه ، وهي اشمل من معنى الفاعليه والمفعولية والإضافة ، وذلك لأن العمدة مثلاً : تشمل الفاعل والمبتدأ والخبر ، وغيرها من العناصر التي تشكل عمدة الكلام وكذلك الفضلة ، فهي لا تقتصر إلا على المفاعيل . ومن وجهة نظر المحدثين ، ذكر تمام حسان ان من مزايا تقسيم الكلم إلى اسم وفعل ثم حرف ان النحاة حاولوا راشدين إن بينوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم ، كما وان : " التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز مجتمعين فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنبا إلى جنب فلا تتفك عنها) طائفة أخرى من المعاني على نحو ما نرى فيما يلي :

المباني	المعاني
الصورة الأعرابية	التسمية
الرتبة	الحدث
الصيغة	الزمن
الجدول	التعليق
الإلصاق	المعنى الجملي ^{٦٤}

وواضح من كلام الدكتور تمام حسان بأن تقسيم الكلم على اسم وفعل وحرف ثم حرف لا يؤدي نفعه والفائدة منه إلا بمراعاة اعتباري الشكل والوظيفة والمعنى مع المبنى جنباً إلى جنب : " يمثل تقسيم الكلم مبدأ هاماً من مبادئ النحو عمل على توجيه جل أحكامه التي سارت في ثنائية تلازمية حكمت بالأصل والفرع ، والعمدة والفضلة ، فكان الاسم أصلاً" في الاشتقاق والإعراب والرتبة ، حيث تمثلت هذه الأصالة في توسع دلالاته التي وصفت بأنها موسعة ، ووصفت دلالة الفعل والحرف بأنها مقيدة بالزمن والتخصيص ، وجملة القول : فأن النحو العربي وأحكامه أسس على غرض الإفادة ، إذ يجعل من الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري بين المتكلم والمخاطب اللذين يتداولان الخطاب بقصديه تامة^{٦٥}

ونجد على سبيل المثال العلامة الباحث (جوزيف فندريس) يميز بين اللغات في تقسيم الكلم فيقول : " توزيع أقسام الكلم الذي قد يقام على هذه القاعدة يختلف اختلافاً كلياً" عن التوزيع المعتاد ، إذ فيه تجمع الأفعال والصفات والأسماء بل وحروف الجر والظروف معا" وفقاً لنهج جديد^{٦٦} هذا عام على اغلب اللغات العالمية والعربية ومنها الهندوأوربية والسامية وضمن السامية (العربية) ، وقد ادخل فندريس ضمن التقسيم الصفات والظروف وغيرها ، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على قصور كبير في هذه اللغات على عكس اللغة العربية التي تتميز بتقسيم واحد متفق عليه من اغلب النحاة القدماء وهو (اسم وفعل وحرف) وهذا هو قمة النضج الذي تتميز به العربية عن اللغات الأخرى .

ثم انتقل بعد ذلك الرضي إلى الخبر عندما يكون مفرداً" او جملة وموقفه من هذه المسألة ، فقال " وقولنا بكلمة في : زيد قائم ، وقولنا أو أكثر ، ليعم نحو : زيد ابوه قائم وزيد قام أبوه ؛ فكان على المصنف ان يقول : كلمتين أو أكثر ، (وليس له) ان يقول : الأصل في الخبر الأفراد ، لأنه لا دليل عليه^{٦٧} والصحيح هو كلام الرضي إذ ان الخبر لا يكون فقط مفرداً" إنما أيضاً يكون جملة اسمية او فعلية مؤولة بمصدر .

وذكر العالم اللغوي المعاصر ماريو باي بان : " الكلمة قواعد grammar ، اصطلاح تقليدي يستعمل ليشمل ما يمكن ان يوصف بأنه قوانين المرور ، أو نظام للسلوك للغة ، ومن الناحية الاشتقاقية ترجع الكلمة grammar إلى أصل يوناني قديم يدل على معنى الكتابة ، وحيث إن الكتابة عند اللغوي مظهر ثانوي للغة ، والكلام مظهر اساسي يفضل بعض اللغويين المحدثين استعمال كلمة (التركيب) structure التي يدل اشتقاقها التاريخي على طريقة بناء الشيء وإقامته " ^{٦٨} ، وإنما قصد ماريوباي بان الكلمة قواعد وأنها تدل على طريقة بناء الشيء وإقامته وإنها قوانين ونظام ، أي انه لا يتم الكلام مقصوده والفائدة منه الا من خلال تركيبه أي تقعيده بقانون ونظام نحوي سيؤدي بالنهاية إلى الفائدة والقصدية ، كذلك هذا ما شرحه الرضي بقوله الكلمة : وهي اسم وفعل وحرف وإنما قدم الاسم على الفعل والحرف ، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه ، نحو زيد قائم ، ثم قدم الفعل على الحرف : " لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الأسمين ، لكنه يكون احد جزأي الكلام ، نحو ضرب زيد ؛ بخلاف الحرف ، فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام . ^{٦٩}

ذكر الرضي في موضوع خواص الاسم ، مسألة نحوية وهي دخول اللام عليه وذكر شرحه لقول المصنف بقوله : وكذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم " ^{٧٠} ، وهذا توضيحاً " لقول المصنف " ومن خواصه دخول اللام ، والجَر ، والتثوين ، والإسناد إليه ، والإضافة " ^{٧١} وما يعيننا هنا هو دخول اللام ، أي لام التعريف الحرفية ، بخلاف لام الموصول ، في نحو الضارب والمضروب فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً ، والحرف مدلوله في غيره ، لا في نفسه .

وذكر الرضي ، وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً ، والحرف مدلوله في غيره ، لا في نفسه ، وإما قول الشاعر :

يقولُ الخنى وأبغضُ العُجم

ناظقاً " إلى ربنا صوت الحمار المُجَدُّع " ^{٧٢} .

فليس اللام فيه للتعريف ، بل هي اسم موصول دل على صريح الفعل لمشابهته لأسم المفعول ، وهو مع ذلك (شاذٌ قبيح) ، لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ^{٧٣} ، ونرى إن الرضي ذكر من خواص الأسم دخول اللام عليه ، وقصد بها لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو

الكاتب والمكتوب ، وإما قول الشاعر (اليُجَدُّعُ) إنما هي اسم موصول أفادت معنى الموصولية اي بمعنى (الذي) والتقدير (صوت الحمار الذي يجزع) وان لأنكر الأصوات لصوت الحمير ، وهو معنى ضمنى من الآية القرآنية " إن انكر الأصوات لصوت الحمير " ^{٧٤} ، والجذع هو قطع الأنف أو الأذن ، إذن دخلت (إل) هنا مع الفعل (يجزع) وليس مع الاسم وهو بمعنى (المجدوع الذي) إي اسم مفعول ، ولذلك جعل حكمه الرضي هنا (شاذ قبيح) ، و (إل) في هذه الكلمة : اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لأسم المفعول ، وهو مع ذلك قبيح لا يجيئ إلا للضرورة الشعرية وذكر الدكتور أميل بديع يعقوب في إعراب (الجذع) قائلا : (أل) اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر صفة لكلمة (الحمار) و (يجزع) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة ، ونائب الفاعل : ضمير مستتر تقديره هو ، وجملة (يجزع) صلة الموصول لا محل لهما ، والشاهد فيه قوله : (الجذع) حيث دخلت (إل) الموصولة بمعنى (الذي) على الفعل المضارع ، واتفق البصريون والكوفيون على إن هذا شذوذ في حين قال ابن مالك : انه قليل لا شاذ ^{٧٥} ، إذن إن : " اللام في قوله (الجذع) ليست للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لأسم المفعول " ^{٧٦} .

والأصل في الخبر الأفراد ، وكذلك يقع جملة ، وتقدر بالمفرد في محل رفع ، وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) الجملة : " تكون خبرا " للمبتدأ كما يكون المفرد إلا انها إذا وقعت خبرا " كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه " ^{٧٧} أي تكون الجملة في محل رفع ، وردّ على هذا الرضي : " فان هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى أنهم قالو الأصل هو الأفراد ، فيجب تقديرها بالمفرد " ^{٧٨} ، ولا يفوتنا القول إن الرضي لجأ في نصوصه السابقة التي تؤكد على أفراد الخبر بجملة إذا كان غير مفرد ، فأنه ذكر كثير من المصطلحات الأصولية منها (خواصه بدل خصائصه ، و (برهان) قطعي .

وعندما قال الرضي (هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان قطعي) فإنه لا يقصد الطعن بهم ، لأنه لم يكن متتبعا " لأخطاء النحاة ، فما وجده من صواب أقرّه ، وما وجده من خلل قوّمه وذلك من خلال شرح الموضوع و الألفاظ ونظريته الكلية في اعتراضه على النحاة إي لا يقتصر في الاعتراض على ما في الكافية فقط بل ينظر إلى أقوالهم ويفحصها جيّداً وهذا دليل على سعة اطلاعه ، وهو بهذا يتخذ الكافية منهجاً له في تأليف كتاب في النحو لغرض هام وهو (استقصاء النحو العربي) ، ولهذا السبب فقد كان يعترض على ابن الحاجب اغفاله بعض المسائل النحوية التي

ينبغي ذكرها ^{٧٩} ، ومثال ذلك قول الرضي : " ولم يذكر المصنّف من خواصّ الاسم كونه مضافاً إليه " ^{٨٠} .

وان شكل الاسم في النظرية النحوية أوسع الأقسام استعمالاً ، وأكثرها تداولاً للمواقع الأعرابية ، إذ يرد مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، بهذا يمثل قاعدة التركيب في العربية ، فالاسم يترك في فضاء وظيفي مفتوح ، تمثل في الأعراب والعمدة والفضلة وهو اشد تمكناً في الأعراب من قسيمه الفعل والحرف وقد استحق الإعراب لاختلاف معانيه وكثرة انتقاله عبر العلاقات التركيبية ^{٨١} .

ونذكر ماريوباي ان التركيبات والأنواع النحوية إنما وضعت وقُدِّر لها إن تشيع وتبقى وتستمر وقد توارثها الخلف عن السلف ٠٠ وكثيراً ما أخذ على (الآراء النحوية القديمة أنها كانت معيارية أكثر منها وضعية ، بمعنى إن النحاة الأقدمين تناولوا التركيب اللغوي كما ينبغي ان يكون لا كما هو كائن بالفعل) ^{٨٢} .

ونذكر الرضي في موضع آخر : " خبر المبتدأ ، قد يكون جملة اسمية او فعلية ، كما مثَّل به المصنّف وانما جاز ان يكون جملة لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر ، كتضمن المفرد له ، وقال ابن الأنباري ^{٨٣} " وبعض الكوفيين : لا يصح ان تكون طلبية ؛ لأن الخبر ما يتحمّله الصدق والكذب وهو وهْم ، وأنما أثوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً ، ففي قولك : (زيدٌ عندك) يسموّن الظرف خبراً ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف وهو المجرّد المسند المغاير للصفة المذكورة ^{٨٤}

كذلك ذكر الرضي في موضع آخر ، قائلاً : " فإن قيل : خبر المبتدأ ، أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ ، بتقدير المفرد " ^{٨٥} ، ويرى الرضي ان هذه المقولة وهي : الأصل في جملة الخبر : الإفراد ، إنما هي دعوى بلا برهان قطعي ، بل إنه لا يستبعد ان الأصل فيه الجملة لأن الإخبار يحصل في الجمل أكثر ، وكونها في محل الرفع واحدة ، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة ، مع ان كل واحد من الأوليين كلمتان ، بخلاف الثانيين ^{٨٦}

ونراه يكثر من عبارة (فأن قيل) أي بمعنى فأن سأل سائل عن مسألة نحوية معينة ، ثم في الوقت نفسه يجيب الرضي عن تساؤله ، ومثال ذلك التساؤل القائل : " ان قيل : هلا استغنى بقوله) وضع عن قوله (مفرد) لأن الواضع لم يضع ألا المفردات ، أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات ، لا الى الواضع " ^{٨٧} ، ثم في الوقت نفسه يجيب الرضي عن تساؤله المفترض هذا بعدم التسليم بأن المركب ليس بموضوع مشيراً الى ان الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية ،

وهي التي تحتاج معرفتها الى علم اللغة ، وإما أن يضع قانوناً كلياً يعرف به الألفاظ فهي قياسية ، وذلك القانون أما ان يعرف به المفردات القياسية ، وأما أن يعرف به المركبات القياسية ^{٨٨} وهذه التساؤلات التي يطرحها الرضي نراها تبدأ بالعبارات (قلتُ) أو (أن قيل) أما الجواب عليها فتكون باللفظ (فالجواب) فهي اشارة الى انه هو المجيب عن هذا التساؤل والدافع عنه الأشكال ، وغاية الرضي الاستريادي أن هذا التساؤل والأجابة عنه إنما هو أستيفاء المسألة النحوية و " غلق باب الاجتهاد أمام المجتهدين من النحاة حتى لا يترك المجال لأهوائهم ، فالأنسان العربي في مرحلته الأولى كان يتكلم على سلفيته وبساطته من دون تكلف ، أما بعد بذلك فقد تأسست القواعد ووضعت وصار لها منهج ، فلا بد من الاعتماد على قاعدة في مجال التعامل معها ، حتى لا يفسح المجال أمام الاجتهاد في اللغة فالعربي سابقاً قد يجتهد ، والنحويون يعدون الاجتهاد أصل " ، أما بعد ذلك فلا أصل جديد إذ لا بد من استناد الكلام على اساس سابق من قاعدة او حكم لأن الاجتهاد قد لا يكون موفقاً ، فضلاً عن أن بعض المجتهدين قد لا يكونون نحويين ، فلا يمكن اعتبار لحن العامة مثلاً لغة وعلينا التأسيس عليه " ^{٨٩}

المبحث الثاني

خواص الاسم (تنوين كلمة عرفات)

ذكر الرضي : وانما قالو : ان التنوين من خواص الأسم ومن انواعها تنوين التثنية وتنوين التمكن وتنوين التعويض وأخيراً تنوين المقابلة ، اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى " مَنْ عَرَفَاتٍ " ^{٩٠} ولو كان للتثنية لم يثبت في الأعلام وليست عوضاً عن المضاف اليه ولا للترنم ، فلم يَبْقَ إلا إن يقال : هي في جمع المؤنث في مقابلة النون لجمع المذكر ، لأن هذا معنى مناسب ، الا ترى الى جعلهم نَصَبَ هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد ، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، فهو كونه علامة لتمام الأصم ^{٩١} كذلك النون التي في جمع المؤنث السالم هي علامة لتمام الأسم فقط ، وليس فيها أيضاً شئ من تلك المعاني لكنها وضعوها عن النون سقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون ، لأن النون أقوى وأَجْدُ بسبب حركتها ^{٩٢} .

فقد اختلف العلماء في كلمة (عرفات) في قوله تعالى " فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ " ^{٩٣} ، هل هي مصروفة او غير مصروفة فذهب بعضهم الى انها لا توصف بصرف ولا بعدم صرف ، وهو الصحيح ، وذهب بعضهم الى انها غير مصروفة ، فهؤلاء يقولون : هذه عرفات ورأيت عرفات ومررت بعرفات ، وهذا حكاة النحاس (ت ٣٣٨ هـ) عن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) والكوفيين ^{٩٤}

وليس بشيء ، وذهب قوم الى انها منصرفة لعدم ما يمنع الصرف ، وقال سيبويه : " ألا ترى الى عرفات مصروفة في كتاب الله تعالى وهي معرفة ، والدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركا" فيها " ٩٥ ، وليس بجيد ، والدليل على المذهب الأول إن المصرف عبارة عما يقبل الحركات الثلاث والتتوين لفظاً او تقديراً وهذا ليس كذلك ، وغير المنصرف ما يمتنع من الجر والتتوين لعلتين وهذا ليس كذلك ، فأن قال اصحاب المذهب الثاني : فهو ممتنع عندنا من الخفض والتتوين لوجود العلتين ، قلنا هذا فاسد من جهة ان الجموع اذا سُمي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الأعراب ٩٦ ، وأما عرفات وشبههه فهو معرب بالحركات ، فلا يلزم من تغيير لما جُعل مفرداً بالحروف أن يُغيّر عرفات وليس مُعرباً بالحروف ٩٧ .

وأما المذهب الثالث الذي ذكره ابن الحاجب ، فغاية ما يقولونه : أنه منصرف لأنه لم يجتمع فيه علتان ، والكلام عليهم من وجهين ؛ أحدهما : أنا نقول : إن كان منصرفاً لزم أن يدخله الحركات الثلاث والتتوين ، وهذا ليس كذلك ، والوجه الثاني أنا نقول : لو سمينا به امرأة لوجب ان تكون فيه علتان بلا خلاف ، وعند ذلك لا يخلو أما ان تعربوه على حاله ، فوجب ألا يقال : أنه غير منصرف لأنه لم يمتنع من الجر والتتوين ولم يدخله الفتح ، وأما أن تعربوه اعراب ما لا ينصرف ، فيكون مذهبكم حينئذ هو المذهب الثاني ، فقد تقدم بطلانه ٩٨ .

وقال جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وأما لم تسقط في (عرفات) لأن التأنيث فيها ضعيف ، لأن الناء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت ، والناء فيه علامة الجمع المؤنث ، وفيما قاله نظر ، لأن عرفات (مؤنث ، وأن قلنا أنه لا علامة تأنيث فيها ، لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة ، لأنه لا يعود الضمير اليها إلا مؤنثاً) ، نقول ، هذه عرفات مباركا" فيها ، ولا يجوز مباركا" فيه ألا بتأويل بعيد ، ٩٩ ، أي تأويل (عرفات) ب (المكان) أو (الموضع) ١٠٠ ، ونقول العرب : هذه عرفات مباركا" فيها ، فعرفات بمنزلة آبانين ١٠١ ، أي بمعنى (جبل آبانان) وهو هنا موضع ، ومثل ذلك أذرعات ، قال امرؤ القيس :

تَوَرَّتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَلْهَاهَا

بِثَرِبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي ١٠٢

والشاهد في هذا البيت : من أذرعات ، أذ يجوز فيه الوجوه الآتية الثلاثة : الوجه الأول الكسر مع التتوين ، وذلك مراعاة (لأذرعات) قبل التسمية به ، فهو جمع مؤنث سالم ، وهذا الجمع يجر بالكسرة الظاهرة ، وينون تتوين مقابلة لا تتوين تنكير ، والوجه الثاني : الكسر بلا تتوين ، كأنه جمع بحسب اصله ، وعلم لمؤنث بحسب حاله ، فُجر بالكسرة ، كما يجر جمع المؤنث السالم ،

ومنع من التتوين كما يمنع العلم المؤنث ، وأما الوجه الثالث : الفتح بغير تتوين لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف ^{١٠٣} .

وأما يعرب جمع المؤنث السالم ، نحو : أولات وعرفات وأذرعات بالضممة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً ، بحذف تتوينه نحو : هذه أذرعاتُ ورأيتُ أذرعاتٍ ومررتُ بأذرعاتٍ ، وبعضهم يعربه أعراب الاسم الذي لا ينصرف ويحذف تتوينه نحو : هذه عرفاتُ ورأيتُ عرفاتٍ ومررتُ بعرفاتٍ ^{١٠٤} .

وأما مذهب جار الله الزمخشري ، وهو عدم سقوط التتوين من عرفات ، وقال أنما لم يسقط التتوين من عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي فيها لمحض التأنيث سقطت ، والتاء الموجودة فيها علامة لجمع المؤنث ^{١٠٥} ، وقال الرضي في الاعتراض على الزمخشري والرد عليه : وفيما قاله نظر ، لأن عرفات مؤنث ، وأن قلنا أنه لا علامة تأنيث فيها ، لا ممتحضة للتأنيث ولا مشتركة ، لأنه لا يعود الضمير إليها ألا مؤنثاً" تقول : هذه عرفات مباركا" فيها ولا يجوز مباركا" فيه ألا بتأويل بعيد ، أذن نتوصل من خلال هذا الى ان العلة التي اتى بها الرضي على لسان الزمخشري هي الضعف ، وبها علل الزمخشري عدم سقوط التتوين من عرفات .

ونذكر الطبري (ت ٣١٠ هـ) : ومن العرب من لا يصرفه اذا سمي به ، ويشبه (التاء) بهاء التأنيث وذلك قبيح ضعيف ^{١٠٦} ، وقال بعض نحوي الكوفيين : أنما انصرفت (عرفات لأنها جمع مؤنث (بالتاء) ، قال : وكذلك ما كان من جمع مؤنث (بالتاء) ثم سميت به رجلاً أو مكاناً أو ارضاً أو امرأة ، أنصرف ، قال : ولا تكاد العرب تسمي شيء من الجمع ألا جمعاً ثم تجعله بعد ذلك واحداً ^{١٠٧} .

ونذكر هذا الشاهد ابن عصفور الاشيلي في شرحه ضمن باب (التسمية بالفعل) ، والاسم المجموع إذا سمي به جاز فيه وجهان : الحكاية ، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : " هذه فَنَسَرُونَ " و " رأيتُ زيدنا " و " مررتُ بزيدين " فإن سميت بجمع المؤنث السالم ، فيجوز فيه وجهان : الحكاية ، فتقول : " جاءني مسلماتٌ ورأيتُ مسلماتٍ ومررتُ بمسلماتٍ " .

والثاني ان تمنعه الصرف للتأنيث والتصريف ، فتقول : جاءني مسلماتٌ ورأيتُ مسلماتٍ ومررتُ بمسلماتٍ ، وزعم ابو العباس المبرد انه يجوز : مررتُ بمسلماتٍ بالكسر من غير تتوين وحذف التتوين ، لأنه في مقابلة نون الجمع ، فلما زال عن الجمعية زالت النون ، فصارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع ، فلا تُمنع الصرف وهذا الذي قاله باطل ، لأن التاء على كل حال

تعطي التأنيث مع انها بمنزلة الياء والواو في الجمع ، فلا تمنع الاسم الصرف لاجتماع عِلَّتَيْن فيه ، ولذلك فأن رواية هذا الشاهد (من اذرعَات) بالكسر من غير تنوين غير صحيحة ^{١٠٨} .

الخاتمة

ونرى انه قد مارس الفطنة النحوية بحذاقة ، ولا يفوتنا القول إن لكل ثقافة نحوية موسوعية اثر ايجابي وأحياناً سلبي إذا كانت الثقافة غير متناسبة مع عطاء العالم النحوي في تلك الفترة وهذه تصدق في العينات ونزوع للتميز على غيره من العلماء في عصره أو على ممن سبقوه ، وتعد جزئيات للمستبعد منها : محال اي مستبعد تماماً ومتروك ومردود ومهمل وغيرها من المفردات التي درست هذا التعريف وتقع تحت ظل المستبعد في كل أبواب النحو : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وإنما الغرض من هذه التقسيمات هو محاولة لبسط المصطلحات وتفصيلها وبيان دقائقها ولسهولة استيعابها وتوضيحها لزيادة البيان لكون مصطلحات هذا العصر معقد لا تلبي حاجة النحوي والقارئ والمتعلم في عصر الرضي وعلى ضوء هذا لجأ الى استبعاد بعض المسائل والإحكام والآراء النحوية وذلك بحكم الذوق العام والخاص في الاستبعاد ولإرضاء الوضع الفكري أو السياسي آنذاك وللإثبات للوجود بأن : العالم النحوي لا يزال حياً يتجدد بأفكاره وينضج بعلمه ، فكان لابد إن يكون الرصيف مجدد وليس متابع فقط إي تجديده في الأحكام النحوية ولا سيما توجيهات الأعراب والمنصوبات وغيرها وهذا لأنه نشأ في عصر يكاد يختلف عن العصر الذي نشأ فيه سيبويه وذلك لدخول علم المنطق والكلام والأصول والفلسفة مقارنة مع ممن سبقه من علماء النحو أمثال سيبويه وابن هشام وابن السراج .

وقد يكون هذا الاستبعاد موافقاً أو مخالفاً ، فضلاً عن اختلاف نسبة المخالفة أو الموافقة على الأسباب التي أدت إلى هذا الاجتهاد هل هي ضرورة اقتضتها الظروف الموضوعية أم الذاتية .
إما المعيار قد يوافق رأيه أو يتفق مع رأي العلماء ، إي إن الغاية من الاستبعاد قد تعددت منها تيسيره (تيسير النحو) ومنها تفسيرية ، وإن كان للنوازع الذاتية سبب في الاستبعاد ، فهي ضئيلة وقد تخفى على البعض من العلماء والمعياري الذي هو مقياس حدده المفهوم للاستبعاد ، فهل يتفق المستبعد مع النظام النحوي الرصيني الذي تم تأسيسه من أوائل نحاة القرن الأول وهم أبو الأسود الدؤلي . إلى يومنا هذا ، ام هو اجتهاد من الرضي ؟ فكان هذا الاستبعاد اجتهاد متفق مع النظام النحوي الرصيني ، وكان في وقت ظهرت فيه أنواع التفسير ، منها : بالمأثور وآخر بالمنقول وهذه أثرت في تععيد النحو ، ومنها تفسير أبو حيان والكشاف وهي لغوية .

وعلى هذا نرى إن المعيار الذي بسببه استبعد الرضي الرأي النحوي المعين هو إما معيار (نحوي خالص) ، (لغوي ممتزج بالنحو) أو (قديم ممتزج بالحديث) أو (حديث استجاب لمعطيات العصر) أو (رأي ذاتي للرضي لغرض الإتيان بشيء جديد في تاريخ النحو في مرحلة وصف فيها النحو بالجمود ولهذا حاول تجديده) .

وقد اثبت الرضي من خلال تعليقاته النحوية وبعد نظره انه وظيفي تركيبى ، وقد اقتربت دراسته التي جاء بها من الدراسات اللسانية الوظيفية الحديثة وما تلتها في الكثير من العناصر ، وعليه فأن الظواهر اللغوية العربية التراثية مليئة بالعناصر المخبوءة التي تحتاج إلى من يكشف سرها ويفك شفرها في ضوء المقاربات اللسانية .

وقد يلجأ الرضي أحياناً إلى ذكر الردود النحوية ليبين الأدلة الحاصلة في فهم الجملة ، فهل المقصود منها هذا المعنى ام ذاك ؟ وربما كان ذلك بسبب اللبس الحاصل في الجملة او الوهم الذي قد يحدث عند المخاطب ، وهذا دليل على استخدام العربي لغته وذلك أعطى على وفق نظام معين تقتضيه الأنماط التركيبية لنظام اللغة القاعدي التركيبى ، ويسير وفقه من غير إن يدرك القواعد التي تتحكم في كلامه وربما يحصل إشكال في فهم بعض عناصر التركيب النحوي فيلجأ الرضي الى عرض الردود والأدلة ليبين هذه الأنماط .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب المطبوعة

- أ -
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دليلة مزوز) ، دراسة تحليلية نقدية ، ط ١ ، عالم الكتب ، اربد ، الأردن ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م
- اسس علم اللغة (ماريوباي) ، ترجمة وتعليق الدكتور احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٩٨
- الأعراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة في النحو (ابو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ) ، تح: سعد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧ .
- الاقتراح في علم اصول النحو (جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ) ، تح : محمد حسن اسماعيل الشافعي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨
- الأصول في النحو (ابو بكر بن السراج البغدادي ت ٣١٦هـ) ، تح : عبد الحسين الفتلي ، ج ١ و ج ٢ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٣ ، ومطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٧٣ م
- اصول النحو : دراسة في فكر الانباري (محمد سالم صالح) ، ط ١ ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ٢٠٠٦ م
- اصول النحو العربي (محمود احمد نحلة) ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧
- اصول النحو العربي (محمود احمد نحلة) ، دار المعرفة ، الجامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٤
- امالي ابن الحاجب (لابي عمرو بن الحاجب ت ٦٤٦هـ) ، تح فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ، دار غمار ، عمان ، ج ١ ، ١٩٨٩

- انباه الرواة على انباء النحاة (جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ت ٦٤٦ هـ) تح : محمد ابو الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٥٢
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ابو البركات الانباري ت ٥٧٧ هـ) ، تح : محمد محي الدين محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، م . السعادة ، ١٩٦١
- الأيضاح في علل النحو (ابو القاسم الزجاجي ت ٣٣٧ هـ) ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩ ،
- أنباه الرواة على انباه النحاة (ابو الحسن القفطي ت ٦٤٦ هـ) ، تح محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦
- أعراب القرآن (ابو جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ) ، تح زهير غازي زاهد ، ط ٢ ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٥
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ) ، تح محمد محي الدين عبد الحميد (د . ط . المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت .
- ب -
- البحر المحيط في اصول الفقه (للزركشي بدر الدين محمد بهادر بن عبد الله ت ٧٩٤ هـ) ، تح : الشيخ عبد القادر عبد الله العاني ، ط ٢ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ١٩٩٢
- ت -
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن (ابو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لأبن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ ، تح : عباس مصطفى الصالي ، ط ١ دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٦
- خ -
- خزائن الأدب ولب الباب (عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة العربية الحديثة القاهرة ، ١٩٧٧ ، مكتبة الخانجي ، ط ٢ ، ١٩٧٩
- الخصائص (ابو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢ هـ ٣٩٢) ، تح : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط ٤ ، ١٩٩٠
- د -
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع (لأحمد بن الأمين الشنقيطي ت ١٣٣١ هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٩٩٩
- ديوان أمرئ القيس ، تح : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت
- ديوان أمرئ القيس ، تح : حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ٢٠٠٥
- س -
- سر الفصاحة (ابن سناد الخفاجي ت ٤٦٦ هـ) تح : عبد المتعال الصعيدي ، القاهرة ، ١٩٥٣
- سر صناعة الاعراب (ابو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ) ، تح مصطفى السقا ومحمد الزخراف و ابراهيم مصطفى وعبد الله امين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٤
- ش -
- شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور الأسييلي ت ٦٦٩ هـ) ، تقديم : فوز الشعار ، أشرف أميل بديع يعقوب ، جزء ٢ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي النحوي ت ٦٨٦ هـ) تح : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٠
- شرح الرضي على الكافية ، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات مؤسسة الصادق ، تهران ، خيابان ناصر خسرو ، جامعة قاريونس ، ج ١-٢-٣-٤-٥ ، ١٩٧٨

- شرح الرضي على الكافية : قَم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور اميل بديع يعقوب ، دار الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٧
- شرح كافية ابن الحاجب (ابن جماعة ت ٨١٩ هـ) ، تح محمد عبد النبي عبد المجيد ، مطبعة دار البيان العربي ، مصر ١٩٨٧
- شرح الرضي على الكافية : تح أحمد السيد احمد ، ج١ ، المكتبة التوقفية ، القاهرة ، د ت
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (خالد بن عبدالله الأزهرى ت ٩٠٥ هـ) على أوضح المسالك الى ألفية بن مالك لأبن هشام الأنصاري ، تح : محمد باسل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠
- شرح بن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين الهمداني ت ٧٦٩ هـ على الفية بن مالك ت ٦٧٢ هـ ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠
- شرح ديوان الحماسة (ابو علي احمد بن محمد المرزوقي ت ٤٢١ هـ) ، تح : احمد امين ، عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٦٧
- شرح شواهد المغني (للأمام السيوطي ت ٩١١ هـ) ، جزآن ، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشنقيطي ، وعلق على حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د ت
- شرح كتاب سيبويه (ابو سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ) تح : احمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، دار الكتب ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨
- شرح المفصل (موفق الدين بن يعيش ت ٦٤٣ هـ) وضع فهارسه عبد الحسين مبارك ، عالم الكتب ، بيروت ، د ت
- ط -
- طبقات النحويين واللغويين (ابو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي ت ٣٧٩ هـ) تح : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤
- ع -
- العلل في النحو (لأبن الدراق ت ٣٨١ هـ) ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، دمشق - سورية ، ط١ / ٢٠٠١ ، ط٢ / ٢٠٠٥
- العقد الثمين في تراجم النحويين (ابو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ) ، تح : يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤
- ف -
- الفوائد الضيائية ، شرح كافية بن الحاجب (نور الدين عبد الرحمن الجامي ت ٨٩٨ هـ) تح : اسامة طه الرفاعي ، م٠ وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، ١٩٨٣
- ق -
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي (د٠ منى الياس) ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥
- ك -
- الكتاب (ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٧٥
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل (جار الله الزمخشري ت ٥٣٨ هـ) ، اعتنى به وخرّج احاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٥
- ل -
- اللامات (ابو القاسم الزجاجي ت ٣٣٧ هـ) ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ١٩٨٥
- لسان العرب (جمال الدين بن منظور ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط د ت

- اللغة (ج فندريس) ترجمة عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، تقديم فاطمة خليل ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط ٢٠١٤
- اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان) عالم الكتب ، القاهرة ط ٥ ، ٢٠٠٦
- ر -
- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية (عباس حسن) ، مطبعة العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٥١
- روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الموسوي الاصبهاني الخوانساري ، تح : اصد الله اسماعيليان ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٣٩٢ هـ
- رصف المباني في شرح حروف المعاني (احمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢ هـ) ، تح : الدكتور احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دار القلم ، دمشق ، ٢٠٠٢
- م -
- من اعلام البصرة سيبويه (صاحب ابو جناح) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤ م
- المحصول في علم اصول الفقه (فخر الدين الرازي ت ٦٠٦ هـ) ، تح : طه جابر فياض ، مؤسسة الرسالة ، د ت
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها (عبد الرحمن السيد) ، ط ١ ، مطبعة سجل العرب ، ١٩٦٨
- المستقصى من علم الأصول (ابو حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ) ، تح : محمد عبد السلام عبد الشافي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٣
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (جمال الدين بن هشام الانصاري ت ٧٦١ هـ) ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م
- مقالات في اللغة والأدب (تمام حسان) ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦
- مقاييس اللغة (ابو الحسن احمد بن فارس بن زكريا القزويني ت ٣٩٥ هـ) ، تح شهاب الدين ابو عمرو ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٤
- منهج سيبويه في التقويم النحوي (محمد كاظم البكاء) ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٠
- الميزان في تفسير القرآن (محمد حسين الطباطبائي ت ١٤٠٢ هـ) ط ٢ ، ج ٢ ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ١٣٨٩ هـ
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب (شرح الشواهد الكبرى) (بدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني ت ٨٥٥ هـ) ، تح : علي محمد فاخر ، احمد محمد توفيق السوداني ، عبد العزيز محمد فاخر ، ط ١ ، دار السلام ، القاهرة ، ٢٠١٠
- المقتضب (محمد بن يزيد المبرّد ت ٢٨٥ هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، ط ٣ ، لجنة أحياء التراث ، القاهرة ، ١٩٩٤
- معجم الأدياء أو أرشاد الأريب الى معركة الأديب (ياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، د ٠ ت ، تح احسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٣
- ن -

- نُزْهَة أَلْيَاء في طبقات الأدباء (ابو البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ) ، تح : ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، عَمَّان ، ط ٣ ، ١٩٨٥ .
- و -

- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (احمد بن محمد بن ابي بكر بن خَلْكَان) ت ٦٨١ هـ ، تح : أحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٠ .

ثانياً: الرسائل الجامعية

أ- الأطاريح

- العِلْمَةُ النَحْوِيَّةُ تَارِيخٌ وَتَطَوُّرٌ حَتَّى نَهَايَةِ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ مَعَ تَحْقِيقِ كِتَابِ عِلَلِ النُّحُو لَابْنِ الْوَرَّاقِ (محمود جاسم الدرويش) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .
- مشروع كافيّة ابن الحاجب حتّى نهاية القرن الثامن (خطاب عمر بكر) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .
- أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند رضي الدين الأستراباذي (باسل محمد محي الدين) ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .
- شرح الكافية لـ (شهاب الدين احمد بن عمر الدولة أبادي الزوالي الهندي) ثائر عبد الكريم شعلان البديري ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠١٢ .
- التفكير النحوي عند الرضي الأستراباذي في شرحه على الكافية (حسين خضير عباس ، كلية التربية (صفى الدين الحلبي) ، جامعة بابل ، ٢٠١١ .

ب- رسائل الماجستير

- المسائل الخلافية النحوية في شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي (نافع علوان) كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، ١٩٩٦ .
- منهج الرضي في شرح الكافية (جوهر محمد امين عبد الله) كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، ١٩٩١ .
- التأويل النحوي عند رضي الدين الأستراباذي (باسل محمد محي الدين) ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ .
- الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية : دراسة نحوية ، غسان عامر الشجيري ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، ١٩٩٧ .
- اصول النحو في الخصائص لأبن جني (محمد ابراهيم محمد حسين صادق خليفة) ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

ج- البحوث المنشورة

- العلة النحوية بين النظرية والتطبيق (نهاد فليح حسن) ، مجلة آداب المستنصرية ، ع ١٤ ، ١٩٨٦ .
- العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الأستراباذي (محمد وجيه تكريتي) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع/٦١ ، السنة الخامسة والعشرون ، ٢٠٠١ م .
- اللغة العربية والحداثة (تمام حسان) ، مجلة فصول النقدية ، الهيئة المصرية العامة ، ع / ٣ ، م ج / ٤ ، ١٩٨٤ .

الهوامش

- ^١ شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب (شرح وتحقيق : الدكتور عبد العالم سالم مكرم) : ٨ .
- ^٢ الإيضاح (ابو علي الفارسي) : ٥٢١ .
- ^٣ كشف الظنون : ١٣٧ / ٣ وما بعدها .
- ^٤ كشف الظنون : ١٢٧ / ٢ .
- ^٥ بغية الوعاة : ٥٦٧ / ١ .
- ^٦ مفتاح السعادة : ٨ / ١ ، ٢٠٩٢ .
- ^٧ يُنْظَر : خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب (البغدادي) : ١٣-١٢ / ١ .
- ^٨ المصدر السابق : ٢٨ / ١ .
- ^٩ يُنْظَر : شرح الرضي : ٣٣٨ / ١ ، ٤٠٠ / ١ ، ٣٥٧ / ٢ ، ويُنْظَرُ المسائل للخلافية النحوية في شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي ، رسالة ماجستير (نافع علوان) ، كلية التربية ، جامعة تكريت : ٢٣١ .

- ١٠ يُنظر : شرح الرضي : ١ / ٧٢ ، ١ / ٣٨٧ ، ٢ / ٤ ، ٢ / ٣٥٧ . الخ
- ١١ يُنظر : روضات الجنان (ميرزا محمد الخوانساري) : ٣ / ٢٢٧ .
- ١٢ يُنظر : النحو العربي مذاهبه وتيسيره (د. محمد جيجان وآخرون) : ١٥٤ .
- ١٣ يُنظر : ٤ : اصول النحو في الخصائص (لأبن جني) لمحمد ابراهيم خليفة ، رسالة ماجستير : ١٣-١٤ .
- ١٤ يُنظر : اصول النحو : دراسة في فكر الأنباري (محمد سالم صالح) : ٤٣ .
- ١٥ يُنظر : طبقات فحول الشعراء (لأبن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ) : ١٤ ، وطبقات النحويين واللغويين (ابو بكر الزبيدي ت ٣٧٩ هـ) : ٢٥ ،
- وانباه الرواة (جمال الدين القفطي ت ٦٤٦ هـ) : ٢ / ١٠٥ .
- ١٦ يُنظر : القياس في النحو العربي من الخليل الى ابن جني (د. صابر بكر ابو السعود) : ٢٧ .
- ١٧ يُنظر : الأصول (تمام حسان) : ٩٣ .
- ١٨ الخصائص (لأبن جني ت ٣٩٢ هـ) : ٢٨ .
- ١٩ القياس في النحو (د. منى الياس) : ٤٧-٦١ .
- ٢٠ العلة النحوية (نهاد فليح حسن) ، مجلة آداب المستنصرية ، ١٤٤ : ٥٩ .
- ٢١ مقالات في اللغة والأدب : ٢ / ٢٣٥ ، وينظر : اللغة العربية والحداثة (د. تمام حسان) ، مجلة فصول : ١٣٧ .
- ٢٢ الأصول : ١ / ٣٥ .
- ٢٣ الايضاح في علل النحو : ٦٤ .
- ٢٤ يُنظر : سر الفصاحة (لأبن سنان الخفاجي ت ٤٦٦ هـ) : ٣٣ ، ورأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية (حسن : ٦٠)
- ٢٥ يُنظر : مدرسة البصرة (عبد الرحمن السيد) : ٢٧٦ .
- ٢٦ يُنظر : نحو التيسير (احمد عبد الستار الجواربي) : ٤٥ .
- ٢٧ من اعلام البصرة سيبويه (صاحب ابو جناح) : ١٠٠ .
- ٢٨ الانصاف في مسائل الخلاف (ابو البركات الأنباري) ت ٥٧٧ هـ : ٦٦ - ٩٥ .
- ٢٩ الخصائص : ١ / ١١٩ - ١٢٠ .
- ٣٠ الأعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في اصول النحو (ابو البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ) : ٩٣ .
- ٣١ البحر المحيط في أصول الفقه (الزركشي ت ٧٩٤ هـ) : ٤ / ٤٥٠ ، ويُنظر : المحصول في علم أصول الفقه (فخر الدين الرازي ت ٦٠٦ هـ) : ٤ / ١٨٧ - ١٨٨ .
- ٣٢ شرح الرضي على الكافية (الرضي الأستربادي ت ٦٨٦ هـ) : ١ / ٣٣ .
- ٣٣ المصدر السابق : ١ / ١٠١ .
- ٣٤ يُنظر : الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دليلة مزوز) : ٩ .
- ٣٥ شرح الرضي : ٢ / ١٣٤ ، ١٤٧ ، ٢٦٧ - ٢٦٨ وغيرها .
- ٣٦ يُنظر : منهج الرضي في شرح الكافية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين (جوهر محمد أمين) : ٧٦ .
- ٣٧ يُنظر : شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، (خطاب عمر بكر) : ٤١٥ ،
- و يُنظر : أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند رضي الدين الأستربادي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية
- (باسل محمد محي الدين) : ٧٠ .
- ٣٨ التأويل النحوي عند رضي الدين الأستربادي ، رسالة ماجستير ، الآداب ، المستنصرية (باسل محمد محي الدين) : ٢١٥
- ٣٩ شرح الرضي : ٢ / ٥ .
- ٤٠ الفجر : ٢١ / ٢١ .
- ٤١ الاقتراح : ١٩ .
- ٤٢ الأحكام النحوية (دليلة مزوز) : ١١ .
- ٤٣ يُنظر : المحصول في علم اصول الفقه (فخر الدين الرازي) : ١ / ٩٣ ، ويُنظر : المستقصى من علم الأصول (ابو حامد الغزالي) : ١ / ١٢٧ .
- ٤٤ يُنظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ٥ .

- ٤٥ المصدر السابق ، الهامش .
٤٦ المصدر السابق .
٤٧ يُنظر : المصدر السابق
٤٨ يُنظر : العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الأسترابادي (محمد وجيه تكريتي) مجلة مجمع اللغة العربية ، ع / ٦١ ، ٢٠٠١ ،
السنة الخامسة والعشرون : ٥٠ - ٥٤
٤٩ شرح الرضي على الكافية : ٢٠/١
٥٠ المصدر السابق
٥١ الأعراف / ١٣٧
٥٢ يُنظر : شرح الكافية (شهاب الدين احمد بن عمر الدولة آبادي الزوالي الهندي) ت ٥٨٤٩ هـ ، اطروحة دكتوراه ،
ثائر عبد الكريم شعلان
البديري ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠١٢ ، ٩١
٥٣ فاطر / ٩٠
٥٤ العلل في النحو (مها مازن المبارك) : ٢٣ .
٥٥ المصدر السابق ص ٢٤ .
٥٦ شرح كتاب سيبويه (ابو سعيد السيرافي) : ٤٦/١ - ٥٠ .
٥٧ يُنظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه (ابو الأعلم الشنمري) : ١٦٣/١
٥٨ اسرار العربية (ابو البركات ابن الأنباري) : ٣٥
٥٩ يُنظر : مغني اللبيب (ابن هشام) : ٤٣١ / ٢
٦٠ شرح الرضي على الكافية : ٣١/١
٦١ المصدر السابق
٦٢ نفسه
٦٣ الأيضاح في علل النحو (ابو القاسم الزجاجي) : ٦٩
٦٤ اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان) : ٨٧ - ٨٨
٦٥ الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دليل مزور) : ١٣٦
٦٦ اللغة (فندريس) : ١٨١
٦٧ شرح الرضي على الكافية : ٣٢/١
٦٨ أسس علم اللغة (ماريوبي) : ٣٠/١
٦٩ شرح الرضي على الكافية : ٣٠/١
٧٠ شرح الرضي على الكافية : ٢٩/١
٧١ المصدر السابق .
٧٢ البيت لذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد (لأبن هشام الأنصاري) : ١٥٤ ، وخزانة الأدب ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ،
والدرر (لأحمد الشنقيطي) ٢٧٥/١ ، وشرح شواهد المغني (جلال الدين السيوطي) : ١٦٢/١ ، ولسان العرب لأبن
منظور : ٤١/٨ مادة جدع ؛ ورصف المباني (عبد النور المالقي) ٧٦ ، وسر صناعة الأعراب (ابن جني) : ٣٦٨/١ و
شرح المفصل (لابن يعيش) ١٤٤/٣ ؛ وكتاب اللامات (أبو القاسم الزجاجي) ٥٣ ، ولسان العرب (مادة عجم)
٣٨٦/١٢ و (مادة لوم) ٥٦٤/١٢ ، ومغني اللبيب (لأبن هشام) ٤٩/١ ، والنوادر (لأبي زيد الأنصاري ري) ٦٧ ، وهمع
الهوامع (السيوطي) ٨٥/١ .
٧٣ شرح الرضي على الكافية : ٣١-٣٠/١
٧٤ لقمان / ١٩
٧٥ شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، تقديم اميل بديع يعقوب : ٣٩/١
٧٦ منهج الرضي ومذهبه النحوي (أم حسن عمر) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ام درمان الإسلامية ، ٢٠٠٩
٧٧ شرح المفصل : ٨٨/١
٧٨ شرح الرضي على الكافية : ١١٢/٥
٧٩ يُنظر : اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية " دراسة نحوية " (حَسَّان محمد علي تايه) ، رسالة
ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١١ : ٩٠ - ٩٤
٨٠ شرح الرضي على الكافية : ٥٠/١

- ٨١ يُنظر : الأحكام النحوية : ٣١
٨٢ أسس علم اللُّغة : ٢٢٧
٨٣ نزهة الألباء (ابو البركات الأنباري) : ٨١ - ٨٨ / معجم الأدباء (ياقوت الحموي) : ٨٠٦/١٨ ، وإنباء الرواة
ابو الحسن القفطي) : ٢٠١/٣ ، وفيات الأعيان (ابن خلكان) : ٣٤١/٤ - ٣٤٣ ، والعقد الثمين (شمس الدين الذهبي)
٤٢-٤٠
٨٤ يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٣٧/١ - ٢٣٨
٨٥ المصدر السابق : ١٠٣/٤
٨٦ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٣٨١/٢ ، ٤٠٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤-٢٥
٨٧ المصدر السابق : ٣٥/١
٨٨ نفسه
٨٩ يُنظر : التفكير النحوي عند الرضي الأسترياذي في شرحه على الكافية (حسين خضير عباس) ، اطروحة دكتوراه
، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠١١
٩٠ البقرة / ١٩٨
٩١ يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢ / ١
٩٢ يُنظر : المصدر السابق
٩٣ البقرة / ١٩٨
٩٤ يُنظر : اعراب القرآن (ابو جعفر النحاس) : ٢٤٦ / ١
٩٥ الكتاب (سيبويه) : ٢٣٣/٣
٩٦ يُنظر : امالي ابن الحاجب (لأبي عمرو عثمان بن الحاجب) : ١٤٤ / ١
٩٧ يُنظر : المصدر السابق
٩٨ يُنظر : امالي بن الحاجب : ١١٥/١
٩٩ يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣/١
١٠٠ يُنظر : شرح الرضي على الكافية (تقديم أميل بديع يعقوب) : ٤٢/١
١٠١ يُنظر : الأصول : ١٠٦/٢
١٠٢ يُنظر : ديوان أمرو القيس : ٣١ ، خزانة الأدب ٥٦/١ ، الدرر ٨٢/١ ، رصف المباني : ٣٤٥ ، سر صناعة
الأعراب : ٤٩٧ ، شرح ابيات سيبويه : ٢١٩/٢ ، شرح التصريح (خالد بن عبد الله الأزهرى ت ٩٠٥ هـ) ، شرح
ديوان الحماسة (ابو علي احمد المرزوقي ت ٤٢١ هـ) : ١٣٥٩ ، شرح المفصل : ٤٧/١ ، الكتاب : ٢٣٣/٣ ،
المقاصد النحوية (بدر الدين محمود بن احمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) : ١٩٦/١ ، المقتضب (ابو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) :
٣٣٣/٣ ، شرح ابن عقيل (بهاء الدين الهمداني ت ٧٦٩ هـ) : ٤٤
١٠٣ يُنظر : شرح الرضي على الكافية (تقديم أميل بديع يعقوب) : ٤٣/١
١٠٤ يُنظر : أوضح المسالك الى الفية بن مالك (جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ) : ٥٠/١ ، شرح ابن عقيل
٧٧ ، ٧٣/١ :
١٠٥ يُنظر : شرح المفصل : ٤٦ / ١
١٠٦ يُنظر : تفسير الطبري : ٢٩٧/٢
١٠٧ يُنظر : المصدر السابق
١٠٨ يُنظر : شرح جمل الزجاجي (ابن عُصفور الأشبيلي) : (٣٥٢/٢)